

الكندري: «المالية» ملزمة بصرف مزايا متقاعد «كاسكو»

قال النائب الدكتور عبدالكريم الكندري إن وزارة المالية ملزمة بقوة قانون رقم 68-2020 المقر بالمجلس السابق بصرف المزايا المالية لمتقاعدي شركة كاسكو بتنفيذ القانون ليس خياراً لها وما يحصل من تعطل لتتخذ دخل حيز التنفيذ والتعذر بعدم وجود سيولة أو ضعف في إيرادات الشركة لا شأن للمتقاعدين به.

عقد أمس في مجلس الأمة تحت رعاية الغانم

مؤتمر تمكين المرأة والأسرة يدعو إلى تصافر جهود السلطين لإقرار حقوق أبناء الكويتيات



د.هيلة الكيمية



اسامه الشاهين

يفعل قانون أولوية توظيف أبناء الكويتيات. ولقمت إلى أن هناك مشكلة تتمثل في عدم استطاعة المرأة توريث البيت لأبنائها حيث يجبر أبناؤها على بيع البيت بعد سنة واحدة من وفاتها، شريطة إلى أن أبناء الكويتيات لا يتم توظيفهم أو يوظفون بروات متدنية ويمنحون إقامات لمدة سنة واحدة وليس 5 سنوات كما في السابق وهناك تخوف من الإهمات من التسفير الإداري لأبنائهم.

وتساءلت كيف لابن الكويتية أن يكون رب أسرة ويفتح بيتاً براتب 250 ديناراً، مؤكداً أن هذا الأمر يخلق تمييزاً بين أفراد المجتمع. وأشارت إلى أن أبناء الكويتيات يبلغ عددهم 20 ألفاً، جزء منهم وليس جميعهم يحتاج إلى التجنيس، معتبرة أن هناك ضغطاً نفسية يتعرض لها أبناء الكويتيات وأمهاتهن.

وأكدت أن الرجل الذي يشارك في خسارة الكويتيات قهراً هو شريك بهذه الجريمة، لافتة إلى أن أبناء الكويتيات وصلوا إلى مرحلة المطالبة بطلاق أبوهم للحصول على الجنسية وهذه كارثة من ناحية دينية وإنسانية.

وفي ختام مداخلتها أكدت العيسى أن المرأة تمثل أكثر من نصف المجتمع وقامت بدورها على أكمل وجه وواجب الحكومة تجاهها أن تصفها وتمنحها حقوقها.

بدورها تساءلت الناشطة في حقوق المرأة مؤلفة القصص سارة الكيمية كيف يكون الرجل والمرأة متساويين في القانون والحقوق، إذا كانت المرأة الكويتية تعاني وحدها من محاسن ترهب بمستقبلها ومستقبل أبنائها؟

وأعتبرت الكيمية في تعقيبيها أن جائحة كورونا مع بصيرة كبيرة المركز القانوني الظالم والمجحف لأبناء الكويتيات والمرأة الكويتية. وأشارت إلى أن هناك قصصاً مسالوية حدثت أثناء الجائحة لأمهات كويتيات أبناؤهن عالقون في الخارج، معتبرة أن المواطنة وحقوقها غائبة عن المشرع وتعاني تهميشاً مع أبنائها وأسرتها وصحتها النفسية والاجتماعية.

ولقمت إلى أن هناك إقامات أقيمت لأبناء الكويتيات، مؤكداً أن هذا مطلب دستوري وشرعي ستتم المطالبة به إلى يوم الدين وهو تجنيس أبناء الكويتيات.

الشاهين: تقدمت وعدد من النواب باقتراح لتحويل اللجنة البرلمانية المختصة إلى دائمة المناور: ضرب المرأة مخالف للقانون ويحق للمتضررة رفع قضية

المكيمة: المساواة بين المرأة والرجل قاعدة أساسية لعالم مزدهر مستدام المطيري: الأسرة المسلمة تقوم على أسس قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن

الكويتي الداعم لتقوية أو أصرها وحماية الأمومة والطفولة».

وأشارت إلى استحقاقية المرأة تخصيص يوم عالمي لها يعني من خلاله العالم كله بتسليط الضوء على إنجازاتها وعطائها الذي لا ينضب.

وبيّن أنه على الصعيد الكويتي فبرغم اهتمام الدولة وحرص مؤسساتها على المساواة والعدالة الاجتماعية إلا أن هناك معاناة تعيشها المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي وما يترتب على هذه المعاناة من تأثير بالغ على الأسرة كاملة، مؤكداً أهمية الجانب التشريعي كمرتكز رئيس لرفع هذه المعاناة.

وتورثت البيت بدورها أعتبرت المتحدث الرئيس في الجلسة رئيسة فريق كويتيات بلا حدود. أماني العيسى أن وضع المرأة المتزوجة من غير كويتي متغير بتغير القوانين.

وأضافت أنها كانت تمنح بيتاً حكومياً من هيئة الإسكان وأن زوجها يجنس بشهادة الشهود أمام مختار المنطقة ولكنها الآن لا تستطيع. وأشارت إلى أن المرأة الكويتية حالياً لا تمثل رب أسرة ولا تستطيع طلب الإسكان ولا صرف علاوات الزوجية والأولاد وبدل الإيجار ولم

خلال مؤتمر تمكين المرأة، لافتة إلى أن المساواة بين المرأة والرجل هي قاعدة أساسية لعالم مساهم من دهر مستدام.

وأضافت أن الأمم المتحدة أطلقت تقريرها فيما يخص أو ضاع المرأة خلال جائحة كورونا، مبيّنة أن هناك سيدة من كل خمس نساء تتراوح أعمارهن ما بين 15 و 49 عاما يتعرضن للعنف الجسدي.

ولقمت إلى أن الجائحة أفرقت سلباً على النساء الموجودات في الصفوف الأمامية في الرعاية الصحية، موصحة أن هناك 60% من النساء يعملن في الاقتصاد غير الرسمي، وكل ذلك كانت المرأة الضحية الأكبر خلال هذه الجائحة.

وأكدت أنه بناء على كل ذلك جاءت الأمم المتحدة لتؤكد أن هذا العام هو عام القيادة للمرأة في مواجهة كوفيد 19.

وبيّنت أن الكويت دولة صانعة للسلام العالمي وفاعلة على كافة الأصعدة الرسمية من خلال الدبلوماسية والعمل الخيري، مبيّنة أن إنجازات الكويتيين في مساعدة الدولة المكتوبة أصبحت بصمة تفخر بها.

وأشارت إلى أن الكويت وافقت على كافة الاتفاقيات الخاصة بدعم المرأة وتمكينها من خلال اتفاقية سيداو أو القرار الأممي رقم 3025 الخاص بالمرأة والأمن والسلام.

وقالت إن المرأة الكويتية في 2020 لم تكن استثناء أو حالة مختلفة بل أثبتت أنها قادرة على العطاء والمساهمة في الصفوف الأمامية والأمنية والخدمات، وهو عام مميز للمرأة، بحيث استكملت كامل حقوقها مع تعيبتها قاضية.

وأضافت أن المرأة الكويتية استطاعت الوجود في كافة السلطات الحكومية وبقي الآن التمكين، أمه أن يكون ذلك بداية حقيقية للتمكين، ثم قضية التشريع المناط بها نواب الأمة. ولقمت إلى أن المرأة قضية مجتمعية تستحق الدعم المجتمعي ويجب أن تأخذ حقوقها بشكل مجتمعي وليس بشكل فردي، مبيّنة أن الكويت الآن تتجه إلى قضايا التنمية والاقتصاد ولديها رغبة في تنويع مصادر الدخل ومن خلال ذلك نجد أن المرأة محور رئيس ومفتاح حقيقي للإصلاح والتنمية.

وأشادت المكيمة بالدعم النيابي لتمكين المرأة، ممتحة سعة صدر شراكها رجال العدل ويقدمون



مساع العارضي

المدير الحالي والمدير السابق للهيئة؟
2- ما آلية لجنة الكراسي المتحركة في اختيار الكراسي الطبية؟ وهل يكون الاختيار وفقاً للمعايير العالمية من مهندس مختص بأجهزة طبية؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية، فيرجى ذكر

موضوع حقوق أبناء الكويتيات وهم شريحة كبيرة تصل إلى 20 ألف مواطنة تتحصن فيها الأعداد والتشريعات وهناك فقط قرارات إدارية بمسمى رسوم أميري أو قرار وزاري، ولكن ليس هناك تشريع يحمي حقوق المواطنة المتزوجة من غير الكويتي، لذلك فإن حقوق هذه المواطنة والأولاد المختلفة حولها هو عنوان الحلقة النقاشية الأولى.

وأشار إلى أن الحلقة الثانية سوف تكون برئاسة النائب أسماء المناور ونقاش المادة 135 من قانون الجزاء الكويتي وهذه المادة تعرف لدى العامة بجرائم الشرف والتي عليها لغط كبير، مشيراً إلى أنه سوف يكون في دور الاعتقاد الأول معالجة تشريعية أو تعديل وتحقق الكفاءة والسرية في العمل النقاشية.

وأضاف الشاهين أن الموضوع الأخير هو موضوع التمكين النقابي والنيابي، حيث إن الأسرة والمرأة يواجهان تحديات كبيرة في عالم المعلومات والاتصالات الذي نعيشه، كى ترقى وتقوى ونحى هذه الأسرة تربوياً ونقائياً.

وقال الشاهين: «روندا رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم يكتب بكتريه جميع المحاضرات وإدارات الجلسات وبعض المنظمين.

العنف الاسري من جهتها قالت مستشارة اللجنة د. هيلة المكيمة إن لجنة المرأة والأسرة تفاعلت مع هذا اليوم المميز وهو اليوم للمرأة من

وجه النائب مساعد العارضي في تاريخ 3/3/2021 سؤالين إلى كل من وزير المالية، ووزير الشؤون الاجتماعية ووزير الشؤون الإسلامية في الحكومة السابعة والثلاثين السابقة، ونصت الأسئلة على ما يلي:

نص السؤال إلى وزير المالية خليفة حمادة على ما يلي: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- ما الأسس والمعايير التي وضعتها الإدارة العامة للجمارك لتشجيع وتحفيز موظفي الجمارك لضبط المنوعات؟

2- ما آلية منح المكافآت لموظفي الجمارك القائمين على عمليات ضبط كميات كبيرة من المنوعات بمجهودهم الشخصي؟

3- هل صرفت مكافآت مالية من مجلس الوزراء لموظفي الجمارك القائمين على ضبط كمية كبيرة من المنوعات بلغت خمسة ملايين قرص (كيتاجون) المخدر في أغسطس 2019 أسوة بمنظراتهم ممن قاموا بضبطيات مماثلة؟ إذا كانت الإجابة النفي، فيرجى ذكر الأسباب.

4- هل صرفت مكافآت لموظفي الجمارك خلال السنوات الخمس الماضية؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية، فيرجى تزويدي بكشف الإيجاب، وأسماء المكرمين ونوع الضبطيات وتواريخها.

ونص السؤال إلى وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الأوقاف عيسى الكندري على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- كم كانت الميزانية المالية السنوية المرصودة لصرف الكراسي المتحركة في عهد المدير الحالي والمدير السابق للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة؟ وكم عدد المستفيدين الذين تسلموا الكراسي المتحركة في عهد

الغانم: أدعو السلطين إلى وضع قضايا المرأة على طاولة البحث الدائم



مرزوق الغانم

دعا رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم السلطين لتشريع وتنفيذية إلى وضع قضايا المرأة على طاولة البحث والتقاش والحوار الدائم، مؤكداً أن المرأة الكويتية أثبتت دورها الفاعل والحيوي في كافة مناحي البناء الوطني.

وقال الغانم في تغريدات على حسابه الشخصي في «تويتر» بمناسبة يوم المرأة العالمي الذي يصادف يوم الغد، حيث يحتفل فيه العالم بأسره ببطء المرأة ودورها المفصلي، أحيي المرأة الكويتية التي ما انفتحت ثديت عاماً بعد عام، دورها الفاعل والحيوي في كافة مناحي

مسيرة البناء الوطني». وأضاف الغانم: «لا يسعني في هذا اليوم، إلا أن أدعو السلطين التنفيذية والتشريعية وكافة مؤسسات المجتمع المدني إلى وضع قضايا المرأة العالقة وغير المكتملة على طاولة البحث والتقاش والحوار الدائم».

وتذكر الغانم إن قضايا المرأة وتمكينها من استكمال لعب دورها الريادي في الكويت ليست ترفاً فكرياً أو جهداً نظرياً خارج السياق، بل هي ضرورة قصوى تصب مباشرة في دعم كل أوجه التنمية المستدامة التي يطمح إليها المواطن الكويتي

الحميدي يقترح إحلال المواطنين محل الوافدين في وزارات وجهات

الدولة السيادية خلال عام



بدر الحميدي

أعلن النائب بدر الحميدي عن تقديمه باقتراح برغبة قال في مقدمته: يعتبر استقرار الدولة وتحقيق حمايتها والأمن العام والخاص فيها أساس البقاء بل والحياتة في ظل زخم التدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية واللوج إلى مرفقها استحداث الجيد الأجنبي الشديدة وسيلة لتهديد الأمن وزعزعة الاستقرار ويؤثر أحياناً على أداء بعض مرفق الدولة التي تسعى وفق مسئولياتها في المجتمع وعلى أرض الواقع لكفاءة وحفظ النظام وتحقيق الأمن والأطمئنان ورفاهية السكان والتي تتجلى صورها في الظروف العادية وبصورة آتسى وأشد الظروف غير العادية والاستثنائية والتي يكون من شأنها تهديداً من الدولة بل ووجودها وعجز بعض القطاعات عن حجب السري والهام من المعلومات والبيانات التي تخضع وفق طبيعتها لستوى عالي وهام من السرية على الغالب إذ لم يكون جميع العاملين بالقطاع أو الوزارة أو الهيئة محل هذه المعلومات.

والحقيقة أن البلاد واجهتها مشكلة في هذا الخصوص تجلت بأن الغزو الغاشم عندما كان البعض من العاملين غير الكويتيين في هذه الجهات هم مصدر المعلومات والإرشاد بل والتوجيه للوحدات وتدمير مرفق البلاد. ومعالجة لمثل هذا الموقف وغيره كان لابد من الوقوف أمام ظاهرة توظيف وعمل الكثير من غير الكويتيين في مرفق الدولة المختلفة وعلى نحو خاص في كل من

الجمهور يسأل وزير التربية عن أسباب عدم استغلال مبنى

مركز تطوير التعليم



فايز الجمهور

تقدم النائب فايز الجمهور بسؤال برلماني لوزير التربية يستفسر فيه عن أسباب تحميل الميزانية العامة أعباء مالية إضافية دون مبرر بقيمة إجمالية (967 مليون دينار كويتي عن تكلفة استئجار مكاتب للمركز الوطني لتطوير التعليم، وذلك نتيجة عدم الاستغلال الأمثل للمباني المغلقة المملوكة للوزارة للاستعاضة بها عن التكلفة الإيجابية، وكذلك عدم عرض موضوع العقد على الجهات الرقابية (ديوان المحاسبة - الجهاز المركزي للمنافسات العامة - إدارة الفتوى والتشريع) للحصول على موافقتها

كما استفسر عن أسباب تأخير بعض المباني الحكومية الشاغرة لديها لأصحاب المدارس الخاصة دون إجراء مزيد من الأبحاث القيمة على أعلى عائد مالي وتحقيقاً لمبدأ العدالة بين أصحاب المدارس الخاصة

اذ قامت بتأجير مبني روضة الفتح الحكومية لإحدى الشركات التعليمية الخاصة دون إجراء مزيد من الأبحاث القيمة على أعلى عائد مالي وتحقيقاً لمبدأ العدالة بين أصحاب المدارس الخاصة

بموجب توجيهات من الجهات المختصة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، فيرجى ذكر

أسماء المتسلمين من ذوي الإعاقة.

بموجب توجيهات من الجهات المختصة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، فيرجى ذكر

أسماء المتسلمين من ذوي الإعاقة.